

لوقلا قد وقعها الفقرا  
لذني السرايم واما الكافر  
اذ نقر الكفار ليسوا مرفقا  
لان هذ اجزية ومصرفة  
واعلم بان صاحب المسوط  
في مثل ما يؤخذ في زمانا  
والعشر والخراج والجبائية  
اذ انوي من يدفع الصدقا  
عليه انه فقير الحال  
للمؤمن ثم ما عليه  
اضاف اموالهم فعند ما

صدق باليمن من غير سرا  
فلا يصدق وذاك ظاهر  
مثل هذا الحق من غير حفا  
مصلح الاسلام فيما نرفه  
جزم في الزكاة بالسقوط  
نحو المصادر من اموالنا  
بيديا من غير ما جنابية  
على الذي باخذ اذ قد صدقا  
لان ما في يدك من مال  
من تبعات نسبت اليه  
يرد اضني فقير امورا

والرخي جوز ان يعطي اليه  
يجوز عنده غيره وان دفع  
صدقة الفطر مع الكفارة  
يجوز عن زكاة او كفارة  
ومثل هذا في حكم الكفارة  
والمد صالح قد مره بطالان  
والصالح من ارطالنا ثمانية  
ثم ثلاثون بلا اشكال  
فانه قد جابا بالتحريير  
والدرهم اعتبره سبعين  
مخسة وقد صدروا العيرا طا

بجماعة فطرة واحد و لا  
لواحد فطرة جمع ما منع  
يجوز للذني بلا نكار  
والعشر والخراج دفع القيمة  
صدقة الفطر بلا نكاره  
والكن مثله بلا نقصان  
والرطل بالدرهم وزن مائة  
وان ترم معرفة المتقال  
بوزن مائة من الشعير  
شعيرة كل محققينا  
فاقيم لها وحرر المينا طا